



طالبت الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح بالتحقيق مع البلطجية والمخربين ومعاقبتهم، ورفض الحوار مع من يوفر غطاءً سياسياً لهم، وسن القوانين المنظمة للتظاهر ومواجهة البلطجة.

وأكدت الهيئة في بيان لها يوم الاثنين أن ما تشهده البلاد لا علاقة لها بالثورة المصرية الشعبية الحضارية الراقية، وترفض تسمية أو نسبة ما يجري إلى الثورة، وإنما هي محاولات تخريبية وممارسات خرجت عن السلمية، فاستباحت الدماء والأعراض، مستنكر أعمال هذه الميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون.

وطالبت الهيئة الشرعية النائب العام بالتحقيق مع "رؤوس الفتنة من السياسيين والإعلاميين الذين حرضوا على العنف والتخريب علانية أو دافعوا عنه أو برروا له"، وطالبت رئاسة الجمهورية ومؤسسات الدولة الأمنية بمواجهة ممارسات الخروج عن السلمية بما يحمي دماء المصريين وأعراضهم وأموالهم

وناشدت الهيئة الشرعية مجلس الشورى المنفرد اليوم بسلطة التشريع بتقديم قوانين لتنظيم التظاهر ووسائل الاحتجاج السلمي، وسن قوانين لمواجهة أعمال البلطجة، وتضمن الهيئة تشكيل لجان شعبية لتأمين المنشآت الحكومية والمرافق الحيوية.

ودعت الهيئة القوى والأحزاب الإسلامية إلى رفض الحوار مع أي حزب سياسي يوفر غطاءً سياسياً لأعمال العنف والتخريب.

وحذرت من نسبة العنف والعدوان والتعدي على المصريين إلى شعب القناة وبورسعيد الباسل، والذي ضرب أروع الأمثلة في الفداء والوطنية، مشيرة إلى أن مصر لا تقبل الابتزاز السياسي ولن تستسلم لمحاولات ضرب السلام الاجتماعي وتخويف الشعب، مؤكدة أنها تلقت خبر إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال في محافظات القناة بارتياح بالغ.

وحذرت الهيئة من كل دعاوى إسقاط الرئيس والانقضاض على الحكم والشرعية، مشددة على أهمية اجتماع وتوحد التيار الإسلامي والوطني بكل فصائله وتكويناته، وإعلاء المصلحة العامة فوق المصالح الحزبية والجزئية، واشتراك كل القامات الإسلامية والوطنية في تحمل المسؤولية، وإخراج البلاد من أزمتها بسلام

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 29/01/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com